

عودة إلى التقشف.. لندن تستعد للكشف عن موازنة جديدة الخميس



(لندن - أ ف ب)

تستعد الحكومة البريطانية للكشف، الخميس، عن موازنة تجمع بين زيادات ضريبية واسعة النطاق وخفض الإنفاق الحكومي، لتقديم ضمانات جادة للأسواق، ما ينذر بالعودة إلى التقشف.

في خضم أزمة غلاء المعيشة، وبينما يبدو أن البلاد تتجه نحو الركود، فإن عرض وزير الخزانة جيريمي هانت أمام البرلمان سيركز خصوصاً على استكمال إصلاح الضرر الناجم عن «الميزانية المصغرة» للحكومة السابقة.

وشملت الخطة السابقة دعماً ضخماً لفواتير الطاقة وخفضاً ضريبياً شاملاً، وكان من المقرر تمويلها أساساً عن طريق الاقتراض من الأسواق في ظل ارتفاع التضخم وأسعار الفائدة.

وبنت الخطة الذعر في الأسواق، ما أدى لانخفاض الجنيه الإسترليني إلى أدنى مستوى له على الإطلاق، في حين قفزت معدلات فائدة الاقتراض الحكومي، ما اضطر بنك إنجلترا للتدخل بشكل عاجل.

وقال هانت الثلاثاء، إثر الإعلان عن تسجيل ارتفاع طفيف في البطالة بين تموز/يوليو وأيلول/سبتمبر، «إن معالجة التضخم هي أولويتي القصوى وهذا يوجه قرارات الضرائب والإنفاق الصعبة التي سنعلنها الخميس

يذكر هذا الخطاب البريطانيون بالتقشف الشديد الذي فرض في أعقاب الأزمة المالية لعام 2008، وأدى إلى تقليص في الخدمات العامة ولا يزال تأثيره محسوساً لا سيما في قطاع الصحة

لكن حكومة رئيس الوزراء ريشي سوناك تؤكد أن الفئات الأكثر هشاشة ستكون أقل تضرراً، في وقت يتعين على العديد من البريطانيين الاختيار بين التدفئة والطعام

وأضاف هانت أمام نواب البرلمان الثلاثاء: «سيكون عرضاً صعباً للغاية (للموازنة) لأننا سنطلب من الجميع المساهمة بشكل أكبر. لكننا سنطلب من الأشخاص الذين يملكون أكثر أن يساهموا أكثر

وأكد أن الحكومة ستواصل دعم فواتير الطاقة للأسر حتى بعد فصل الشتاء، كما سيعاد تقييم المعاشات والمنح بما يتماشى مع التضخم، وفق وسائل إعلام محلية

وتسعى الحكومة لجمع ما بين 50 و60 مليار جنيه بزيادة الضرائب وخفض الإنفاق، وفق المصدر نفسه